مركز دراسات الشهيد الخامس
الشهيد السعيد محمد باقر الصدر
SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES

الأسبوعية الإخبارية التحليلية، العددُ مِئَةٌ وَثَلاثَةٌ

الأربعاء ١٠ - ٠٦ - ٢٠٢٦

٠٣
الأخبارالسياسية
لا يجدي مع الولايات المتحدة إلا منطق القوة والسلاح

٠٧
الأخبار الاقتصادية
إيران تتجه إلى تفعيل مسارات تجارية بديلة عبر العراق

٠٨
الأخبار الثقافية و الاجتماعية
جمع عائلات شهداء سبايكر في تكريت

٠٩
الاجواء الافتراضية
تغريدة السفارة الإيرانية في بغداد

١٠
اقليم كوردستان
بافل طالباني: الضغوط زادت من تماسك إيران الداخلي

١٣
التقارير و المقالات
الاستثمار الأجنبي.. دالة ديمومة التطور

٢٤
كاريكاتير
كأس العالم برعاية المتعجرف الظالم..

العراق

مزاعم فرض رسوم عبور في مضيق هرمز غير صحيحة

أكد مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي، مساء الجمعة ٥ يونيو، أن «إيران كانت قد أعلنت سابقاً استثناء العراق من دفع رسوم العبور في مضيق هرمز، وبالتالي فإن الادعاءات بشأن إلزام بغداد بدفع رسوم مرور هي ادعاءات باطلة ولا أساس لها من الصحة». وتأتي هذه التصريحات بعد تقارير تحدثت عن قيام القوات الأمريكية بمنع عدد من ناقلات النفط العراقية من عبور مضيق هرمز. وبحسب مصادر مطلعة، فإن سبب ذلك يعود إلى مزاعم بشأن دفع بغداد رسوم عبور إلى الجانب الإيراني.

فؤاد حسين

واشنطن ستعيد النظر في تعاملها مع العراق إذا لم يُحسم ملف الفصائل

أكد وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين أن الولايات المتحدة ستعيد النظر في طبيعة تعاملها مع العراق، في حال لم يتم حسم ملف الفصائل المسلحة وتنظيمه بشكل واضح. وأشار حسين إلى أن الحكومة العراقية اضطرت، في إطار مواجهة الأزمة المالية الحالية، إلى طباعة ٢٥ تريليون دينار عراقي، محذراً من أن استمرار الحرب قد يدفع البلاد نحو «كارثة مالية» خلال المرحلة المقبلة.

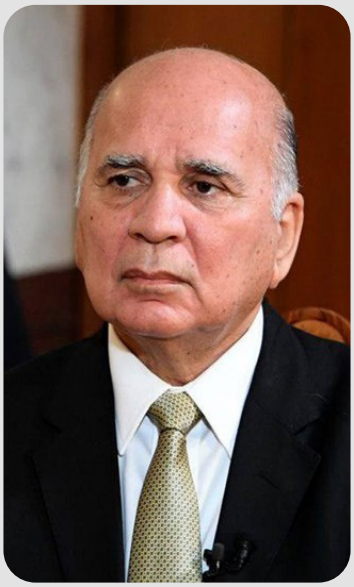

الشيخ أكرم الكعبي

لا يجدي مع الولايات المتحدة إلا منطق القوة والسلاح

قال الشيخ أكرم الكعبي، الأمين العام لحركة حركة النجباء، يوم الثلاثاء ٩ يونيو، في بيان له، إن من يعتقد في عراق «المقدسات» أنه يمكن التوصل إلى تفاهم مع أطراف وصفها بـ«خريجي جزيرة إبستين»، فهو يعيش حالة من الوهم. وأكد الكعبي أن «منطق القوة والسلاح» هو الأسلوب الوحيد الفعّال في التعامل مع هذه الأطراف، مضيفاً أن هذا الخيار يمثل نهجاً ثابتاً للحركة، وأنها لن تتراجع عنه.

مركز أبحاث الكونغرس

يواجه العراق اختباراً صعباً بين الشراكة مع واشنطن، والضغوط الإيرانية، وملف حصر السلاح بيد الدولة

وقد يكون استمرار الدعم العسكري المقدم للعراق مرتبطاً بقدرة الحكومة على كبح نفوذ الجماعات المسلحة. كما تدرس واشنطن حالياً خيار تقليص المساعدات العسكرية للعراق، وربطها بشروط أمنية ورقابية أكثر صرامة.

أزمة إغلاق مضيق هرمز

أزمة إغلاق مضيق هرمز وتأثيرها على العراق

يُعدّ الاقتصاد العراقي من أكثر الاقتصادات تأثراً بأي اضطراب في صادرات النفط، بسبب اعتماده الكبير على العائدات النفطية التي تشكل ما بين ٩٠ إلى ٩٥ بالمئة من الموازنة العامة للدولة. ومع تصاعد التوترات الإقليمية واحتمال إغلاق أو تقييد الملاحة في مضيق هرمز، تواجه بغداد مخاطر اقتصادية ومالية متزايدة قد تؤثر بشكل مباشر على قدرتها في تمويل النفقات الحكومية، وفي مقدمتها رواتب الموظفين.وفي هذا السياق، اتجهت الحكومة العراقية إلى طباعة ٢٥ تريليون دينار جديد، في خطوة تعكس حجم الضغوط المتصاعدة على الموارد المالية للدولة.التداعيات المحتملة.ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين.زيادة أسعار السلع والخدمات في الأسواق. صعوبة تأمين الرواتب والمستحقات التقاعدية. ارتفاع الدين الداخلي واللجوء إلى الاحتياطي النقدي. تراجع قيمة الدينار العراقي في حال استمرار الأزمة. تصاعد حالة الاستياء الشعبي والضغوط السياسية على الحكومة. الحلول المقترحة. إعادة فتح وتأمين مسارات تصدير النفط/زيادة الإنتاج والتصدير عبر المنافذ البديلة. جذب الدعم المالي والاستثمارات من الدول العربية والغربية. تقليل اعتماد الموازنة على النفط وتنمية الإيرادات غير النفطية. خفض الإنفاق الحكومي وإصلاح هيكل الموازنة.تجنب الاعتماد طويل الأمد على طباعة العملة والاقتراض الداخلي.

العراق

العراق يطلق خطة شاملة لإخراج الوحدات العسكرية من مراكز المدن بحلول نهاية ٢٠٢٦

أعلن المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية عن إطلاق خطة شاملة لإعادة انتشار القوات المسلحة، تهدف إلى إخراج جميع الوحدات العسكرية من مراكز المدن والمناطق الحضرية قبل نهاية عام ٢٠٢٦. وقال صباح النعمان إن الخطة تنص على نقل ملف الأمن الداخلي بالكامل إلى وزارة الداخلية والأجهزة التخصصية، فيما يتركز دور الجيش على حماية الحدود، وتعزيز القدرات الدفاعية، ورفع الجاهزية العسكرية. وأكد النعمان أن القائد العام للقوات المسلحة يعتمد نهج الحوار والتنسيق البنّاء مع جميع القوى والتشكيلات الوطنية، بعيداً عن لغة التهديد أو فرض المهل الزمنية الضيقة. وأضاف أن المؤشرات الحالية تظهر وجود استجابة وطنية واسعة من قبل تشكيلات مهمة انضمت طوعاً إلى الإجراءات الحكومية. وفي ما يتعلق بالملفات التنظيمية، أشار النعمان إلى وجود تمييز قانوني بين الجوانب الإدارية والعملياتية، موضحاً أن الحقوق والامتيازات الإدارية والمالية تُعد التزاماً دستورياً ثابتاً ومضموناً، وأن هيئة الحشد الشعبي ستواصل أداء دورها باعتبارها مؤسسة رسمية تابعة للدولة.

الإطار التنسيقي

الدعم الكامل من «الإطار التنسيقي» لحكومة علي الزيدي

أعلن الإطار التنسيقي عن التوصل إلى اتفاق بين أعضائه لصياغة وثيقة وطنية موحدة وتقديمها ضمن ائتلاف «إدارة الدولة». أنه خلال اجتماعه الدوري في مكتب رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم في بغداد، وبحضور رئيس الوزراء علي فالح الزيدي، جرى التأكيد على الدعم الكامل البرلماني والسياسي والإعلامي للحكومة من أجل إنجاح برنامجها الإصلاحي. وأضاف البيان أن أعضاء الإطار اتفقوا أيضاً على إعداد وثيقة وطنية مشتركة لعرضها ومناقشتها ضمن إطار ائتلاف «إدارة الدولة».

رئيس الوزراء العراقي

رئيس الوزراء العراقي يعلن عن زيارة مرتقبة إلى الولايات المتحدة

أعلن رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي، يوم السبت ٦ يونيو، عن قرب قيامه بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وأوضح الزيدي أن وفداً من رجال الأعمال والناشطين الاقتصاديين العراقيين سيرافقه خلال هذه الزيارة، مشيراً إلى أن الهدف منها هو توسيع فرص الاستثمار المشترك والمتبادل بين العراق والولايات المتحدة، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

إسقاط طائرة مسيّرة

إسقاط طائرة مسيّرة مجهولة قرب مصفاة بيجي

أفاد مصدر أمني، فجر السبت ٧ يونيو، بأن طائرة مسيّرة مجهولة تم استهدافها والسيطرة عليها قرب مصفاة بيجي في محافظة صلاح الدين. وقال المصدر لوكالة شفق نيوز إن قوات الجيش العراقي رصدت الطائرة أثناء تحليقها في محيط المصفاة، قبل أن تتعامل معها باستخدام سلاح مضاد للطائرات عيار ٢٣ ملم، ما أدى إلى احتواء الموقف.

اعتقال مسؤول رفيع في جهاز الأمن

اعتقال مسؤول رفيع في جهاز الأمن الوطني العراقي بتهمة التجسس

أفاد مصدر أمني في بغداد، مساء الاثنين ٨ يونيو، باعتقال معاون الأمن في جهاز الأمن الوطني العراقي بتهمة «التجسس». وبحسب ما نقلته وكالة شفق نيوز، فإن قوة خاصة قامت باعتقال اللواء أحمد الطيار على خلفية اتهامات تتعلق بملفات فساد وتورطه في أعمال تجسس.

قيس المحمداوي

مشروع حصر السلاح يشمل قوات الحشد الشعبي فقط

أكد رئيس لجنة فك ارتباط الفصائل المسلحة وحصر السلاح بيد الدولة، قيس المحمداوي، يوم السبت ٦ يونيو، أن مشروع حصر السلاح يقتصر على الفصائل المسلحة العاملة ضمن إطار هيئة الحشد الشعبي، ولا توجد أي خطة لدمج الجماعات الخارجة عن إطار الحشد. وشدد المحمداوي على أهمية تنفيذ هذا المشروع، موضحاً أن عملية حصر السلاح يجب أن تُدار بطريقة لا تتحول إلى أداة لإثارة الخلافات أو خلق توترات داخلية.

فؤاد حسين

رئيس الوزراء يتفاوض شخصياً مع الفصائل المسلحة لتسليم السلاح

أعلن وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين أن رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي يتولى شخصياً إدارة المفاوضات مع الفصائل المسلحة بشأن تنفيذ خطة «حصر السلاح بيد الدولة».

وأكد حسين أن على الحكومة إعلان برنامجها الخاص بضبط السلاح بشكل شفاف، بما يسهم في تعزيز ثقة الرأي العام العراقي، وكذلك كسب ثقة الأطراف الإقليمية والدولية.

وأضاف أن العديد من الفصائل المسلحة باتت تمتلك أجنحة سياسية، وممثلين في البرلمان، وحتى مشاركة في الحكومة، متسائلاً: «كيف يمكن أن يكون جزءاً من السلطة وفي الوقت نفسه يمتلك السلاح خارج إطار الدولة؟».

كتائب حزب الله العراق

في حال تدخل الولايات المتحدة سنستهدف قواعدها

أعلنت كتائب حزب الله العراق أنها في حال تدخلت الولايات المتحدة في الصراع الدائر بين إيران وإسرائيل، فإنها ستستهدف القواعد والمصالح الأمريكية في العراق والمنطقة.

وجاءت هذه التهديدات عقب الهجوم الصاروخي الإيراني على شمال إسرائيل وتصاعد التوترات الإقليمية.

وأعلن الجيش الإسرائيلي رصده للهجمات الصاروخية الإيرانية واستعداده للتصدي لها.

وفي السياق ذاته، أكد رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني محمد باقر قاليباف أن الولايات المتحدة وإسرائيل «لا تفهمان إلا لغة القوة»، مشيراً إلى أنهما لا تلتزمان بوقف إطلاق النار أو الاتفاقات.

مصادر مطلعة

الحكومة العراقية مارست ضغوطاً على الفصائل لمنع انزلاق البلاد إلى الصراع الإقليمي

أفادت مصادر مطلعة، اليوم الاثنين، لموقع شفق نيوز أن اتصالات وضغوط الحكومة العراقية بدأت منذ مساء أمس، وشملت قيادات الفصائل الرئيسية في العراق، إضافة إلى بعض التشكيلات التي تعمل تحت عناوين تنظيمية مختلفة وترتبط بفصائل معروفة.

وبحسب المصادر، فإن رئيس الوزراء العراقي ركّز في اتصالاته على ضرورة الامتناع عن أي عمل عسكري أو أمني قد يدفع البلاد إلى الانخراط في دوامة الصراع الإقليمي.

سفيراً لجمهورية العراق

تعيين الدكتور ياسر عبد الزهرا الحجاج سفيراً لجمهورية العراق لدى إيران

أفادت مصادر إعلامية بأن الحكومة العراقية أصدرت أمراً رسمياً بتعيين الدكتور ياسر عبد الزهرا الحجاج سفيراً لجمهورية العراق لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وبحسب المعلومات المتداولة، فإن الحجاج هو نجل الشهيد عز الدين سليم، وقد تم تعيينه في هذا المنصب بالتزامن مع ذكرى استشهاد والده.ولم تصدر حتى الآن تفاصيل إضافية حول مراسم تسلمه مهامه الدبلوماسية أو جدول عمله في طهران.

علاقات واسعة للسفير العراقي الجديد في إيران مع الأوساط العلمية والاقتصادية

إن العلاقات الواسعة للدكتور ياسر عبد الزهرا الحجاج مع النخبة الأكاديمية في إيران، إضافةً إلى تفاعلاته مع الجامعات والمراكز العلمية والبحثية والفاعلين الاقتصاديين الإيرانيين، من شأنها أن تسهم في تعزيز التعاون بين العراق وإيران في مجالات التعليم والثقافة، ولا سيما في الجوانب الاقتصادية والتجارية.

المالكي يؤكد

المالكي يؤكد حصر السلاح بيد الدولة

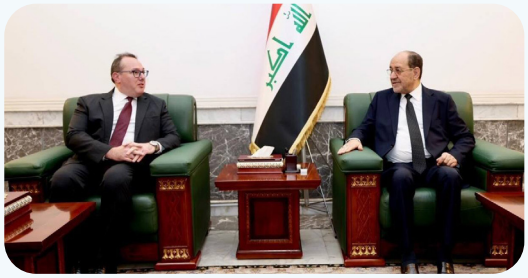

أكد نوري المالكي، رئيس ائتلاف دولة القانون، يوم الأحد (٧ يونيو ٢٠٢٧)، خلال لقائه مع جاشوا هاريس، القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة في العراق، دعمه لجهود الحكومة الرامية إلى حصر السلاح بيد مؤسسات الدولة الرسمية وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني في البلاد.كما أشار، خلال اللقاء، إلى أهمية العلاقات بين بغداد وواشنطن، داعياً إلى تنفيذ بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين البلدين بما يضمن الحفاظ على سيادة العراق، وفي الوقت ذاته تحقيق وتعزيز المصالح المشتركة للطرفين.

أول رد فعل من فصائل المقاومة العراقية على الهجوم الإيراني على إسرائيل: إذا عدتم عدنا

المقاومة العراقية:

في أول تعليق من فصائل المقاومة العراقية على الهجوم الصاروخي الذي شنّته إيران ضد إسرائيل، نشر الأمين العام لـ كتائب سيد الشهداء أبو آلاء الولائي آية قرآنية عبر منصة "إكس" (تويتر سابقاً)، جاء فيها: «وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا» وهي رسالة فُهمت في سياق التصعيد الإقليمي المتزايد، وتحمل معنى الرد بالمثل في حال استمرار المواجهات. وفي المقابل، أعلن الجيش الإسرائيلي رصد إطلاق صواريخ من إيران باتجاه إسرائيل، مؤكداً تفعيل أنظمة الدفاع الجوي لاعتراض التهديدات. كما أفادت قيادة الجبهة الداخلية في إسرائيل بفعالية صفارات الإنذار في مناطق شمال البلاد، داعية السكان إلى الالتزام بالتعليمات والإرشادات الأمنية.

الأخبار

طهران تشيد بدور فصائل المقاومة العراقية في مواجهة تنظيم داعش

أشاد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي:

بالدور الذي لعبته فصائل المقاومة في العراق في حماية البلاد من تهديدات تنظيم داعش، وكذلك في مواجهة التدخلات الخارجية. وأكد بقائي أن هذه الفصائل أدّت دوراً محورياً في حماية العراق، مشيراً إلى أن دور «المقاومة العراقية» سيبقى حاضراً في ذاكرة شعوب المنطقة. كما أضاف أن دول المنطقة ينبغي أن تستفيد من تطورات الأشهر والفترات الأخيرة لتعزيز وحدتها الوطنية وأمنها الإقليمي، محذراً في الوقت نفسه من مخاطر إضعاف عناصر القوة أو الانزلاق إلى أزمات داخلية في ظل التحولات الجارية بالمنطقة. وأكدت الهيئة أن تطوير هذا الإطار الدولي من شأنه أن يعزز قدرة الدول على ملاحقة المتورطين في قضايا الفساد واسترداد الأموال المنهوبة بفعالية أكبر.

تأكيد على توسيع التعاون الأمني والاقتصادي

رسالة بغداد إلى دمشق:

أكد رئيس الوزراء العراقي في رسالة موجهة إلى الرئيس السوري أحمد الشرع على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية وزيادة التنسيق بين البلدين في المجالات الأمنية والاقتصادية. وقد سلّم هذه الرسالة حميد رشيد الشطري، رئيس جهاز المخابرات الوطني العراقي، خلال زيارة رسمية يقوم بها إلى دمشق، حيث نقلها إلى الرئيس السوري. ودعت بغداد في رسالتها إلى رفع مستوى التعاون والتنسيق المشترك لمواجهة التحديات والأزمات الإقليمية، مشددة على أهمية العمل ضمن إطار المصالح المشتركة بين البلدين. من جانبه، أعرب أحمد الشرع عن تقديره للحكومة العراقية ورئيس وزرائها، مؤكداً استعداد دمشق للتعاون الوثيق مع بغداد في مواجهة تداعيات التطورات الأخيرة في المنطقة.

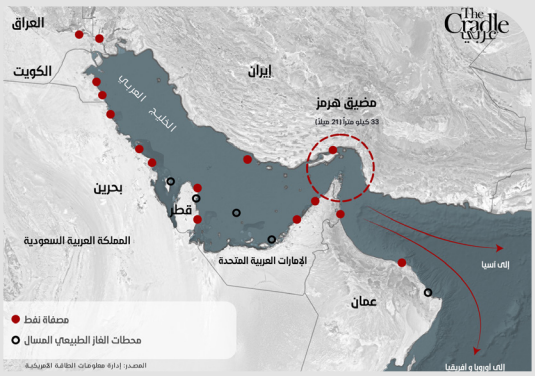

صندوق النقد الدولي: العراق من بين الدول الأكثر تعرضاً لضغوط مالية في عام ٢٠٢٦ مع ارتفاع الدين العام

أفاد تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بأن العراق سيواجه في عام ٢٠٢٦ ضغوطاً مالية متزايدة، نتيجة ارتفاع الإنفاق على دعم الطاقة، وتزايد الدين العام، وارتفاع كلفة الاقتراض في الأسواق الدولية. وبحسب التقرير، فإن العراق يُعد من الدول التي تمتلك مستويات مرتفعة من دعم الطاقة، بما يعادل نحو ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويؤدي ذلك إلى زيادة هشاشة المالية العامة أمام تقلبات أسعار النفط والغاز، الأمر الذي قد يفاقم الضغوط على الموازنة العامة في حال استمرار ارتفاع أسعار الطاقة. المطلوب اليوم هو اتخاذ خطوات حازمة لاسترداد جزء من الأموال العراقية المنهوبة.

كارثة اقتصادية في العراق بسبب الحرب ضد إيران وإغلاق مضيق هرمز

حذّر وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين من كارثة اقتصادية قد تواجه العراق نتيجة الحرب الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران، وإغلاق مضيق هرمز. ووفقاً لما نقلته صحيفة «مشرق»، قال وزير الخارجية العراقي إن تداعيات الحرب قد تدفع البلاد إلى «كارثة مالية» في حال عدم استئناف صادرات النفط، والتي تشكل نحو ٩٠٪ من إيرادات بغداد. تراجع صادرات النفط في الشرق الأوسط يشهد اقتصاد العراق المعتمد على النفط أزمة حادة بعد إغلاق مضيق هرمز منذ أواخر فبراير بسبب الحرب ضد إيران، وهو ما أدى أيضاً إلى انخفاض صادرات النفط الخام لكل من السعودية والإمارات والكويت والعراق، وارتفاع حاد في أسعار النفط عالمياً.

إيران تتجه إلى تفعيل مسارات تجارية بديلة عبر العراق

أعلن يحيى آل إسحاق، رئيس غرفة التجارة المشتركة بين إيران والعراق، يوم الجمعة ١٢ يونيو، أن طهران، في ظل الظروف الأخيرة والتحديات التي طرأت على طرق التجارة في المنطقة، تدرس وتعمل على تفعيل مسارات بديلة، من بينها العراق، لضمان استمرار التبادل التجاري. وقال في تصريح له إنّه لا توجد مشاكل جدية في ما يتعلق بصادرات النفط العراقية، نظراً للاتفاقات القائمة بين حكومتي إيران والعراق، مضيفاً أن أي تحديات محتملة يمكن معالجتها من الجانب العراقي. وأضاف آل إسحاق أن ما يقارب ١٢ مليار دولار من السلع تدخل سنوياً إلى الدورة التجارية الإيرانية عبر الإمارات ومنطقة.

وزير الموارد المائية العراقي يحذّر من انتشار «ورد النيل» ووصوله إلى الأهوار

حذّر وزير الموارد المائية العراقي مثنى التميمي من انتشار نبات "سنبل النيل" (ورد النيل) في خمس محافظات عراقية، مشيراً إلى اتساع نطاقه ووصوله المحتمل إلى الأهوار. وأوضح التميمي أن هذا النبات ينتشر حالياً بشكل واسع في عدد من المحافظات، بينها الديوانية التي لم يكن موجوداً فيها في العام الماضي، حيث بات يغطي أجزاء كبيرة من المجاري المائية والأنهار الصغيرة. وأكد الوزير أن مكافحة هذا النبات ليست مسؤولية جهة واحدة، بل تتطلب تنسيقاً بين عدة مؤسسات حكومية، لافتاً إلى أن كل نبتة منه تستهلك ما بين ٣ إلى ٥ لترات من المياه يومياً، ما يشكل ضغطاً إضافياً على الموارد المائية في البلاد.

الاخبار الثقافيه

جمع عائلات شهداء سبايكر في تكريت

قامت عائلات شهداء مجزرة سبايكر بزيارة موقع الحادثة في مدينة تكريت، لإحياء ذكرى الضحايا وتكريم أرواحهم. وانطلقت اليوم مراسم إحياء الذكرى السنوية لهذه الفاجعة بمشاركة العائلات وعدد من المسؤولين والمواطنين. وقعت مجزرة سبايكر في يونيو/ حزيران ٢٠١٤، عندما أقدم تنظيم داعش على إعدام مئات من طلاب الكلية العسكرية والقوات المسلحة داخل معسكر سبايكر. وتشير التقديرات إلى أن عدد الضحايا تجاوز ١٧٠٠ شهيد.

ساحة التحرير – بغداد

يشهد ميدان التحرير في العاصمة العراقية بغداد تجمعاً لأنصار محور المقاومة،

حيث يرفع المشاركون شعارات تؤكد أن «الميدان واحد والعدو واحد». وتتزامن هذه الفعالية مع تجمعات مماثلة في كل من بيروت، غزة، طهران، واليمن، ضمن تحركات منسقة في عدة عواصم بالمنطقة.

طلب الاتحاد العراقي لكرة القدم

طلب الاتحاد العراقي لكرة القدم ارتداء اللاعبين قمصاناً سوداء في ليلة عاشوراء

قدّم الاتحاد العراقي لكرة القدم طلباً يقضي بارتداء لاعبي المنتخب العراقي قمصاناً سوداء خلال مباريات أو فعاليات تُقام في ليلة عاشوراء، وذلك تعبيراً عن الحداد وإحياءً لهذه المناسبة الدينية.

هيئة النزاهة

هيئة النزاهة في العراق تطالب بملاحقة قانونية لنائب في البرلمان

قررت هيئة النزاهة والشفافية في العراق تقديم طلب رسمي إلى مجلس النواب العراقي لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق النائب محمد جميل المياحي، النائب الحالي في البرلمان ومحافظ واسط الأسبق، على خلفية ملف حريق «هايبر ماركت الكوت».

كلية الطب في الجامعة المستنصرية

كلية الطب في الجامعة المستنصرية تنظّم ورشة عمل حول مخاطر الهجرة غير الشرعية وضرورة مكافحتها

نظّمت شعبة الإعلام والاتصال الحكومي في كلية الطب بجامعة الجامعة المستنصرية، بالتعاون مع شعبة حقوق الإنسان، ورشة عمل تدريبية بعنوان «مخاطر الهجرة غير الشرعية وضرورة مكافحتها». وقد تولّى مسؤول شعبة حقوق الإنسان في الكلية تقديم الورشة، التي هدفت إلى التعريف بأهم أساليب الحد من الهجرة غير الشرعية، والتوعية بمخاطرها وآثارها السلبية، إضافة إلى توضيح أهمية الالتزام بالطرق القانونية في الهجرة، وتعزيز مهارات الطلبة والكوادر في هذا المجال. ويأتي هذا النشاط ضمن جهود الكلية في تمكين الطلبة والشباب، وتوعيتهم بمخاطر الهجرة غير النظامية والبدائل الآمنة لها، حيث شددت الكلية على أن أفضل طريق لتحقيق الطموحات يبدأ من الداخل عبر بناء مستقبل آمن ومستقر قائم على العلم والعمل داخل البلاد.

الاجواء الافتراضيه

الزيدى

رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، يفتتح بانوراما سبايكر التي جسدها الفنان العراقي العالمي حنوش حنوش وأكد سيادته أننا نستحضر جرحاً عميقاً في قلب الوطن اسمه سبايكر، هذه الجريمة التي مثلت حدثاً قاسياً في تاريخ العراق الحديث كشف عن أن الإرهاب لا يدخل من بوابة السلاح وحده، بل يدخل من ثغرات الفساد وضعف المؤسسات وغياب اليقظة، والتهاون في أداء المهام.= وأوضح السيد الزيدي أن قوى الظلام أرادت بارتكابها لهذه الجريمة أن تقتل فكرة الدولة، وتكسر ثقة المواطن بوطنه، وأن تحول الألم إلى فتنة والدم إلى انقسام ، مؤكداً أنها فشلت، لأن دماء الشهداء كانت أعلى من الكراهية وأطهر من مخططات الإرهاب.وشدد السيد رئيس مجلس الوزراء على أن الوفاء الحقيقي للشهداء يتحقق ببناء دولة عادلة وقوية تحمي أبناءها وتصون دماءهم، مؤكداً أن العراق سيبقى بوحدة شعبه وسيادة دولته وشجاعة أبنائه أقوى من الجراح .

تغريدة السفارة الإيرانية في بغداد

نشرت السفارة الإيرانية في بغداد تغريدة قالت فيها: «سيكتب التاريخ: من الخليج الفارسي، حيث تحطمت أسطورة القوة الأمريكية التي لا تُهزم، وانتصرت إرادة الشعوب المستقلة على قوة الإمبراطوريات. سيزول التسلط والتفوق، لكن الحقيقة ستبقى خالدة.»

عضو بارز في أنصار الله

«طهران–بيروت–صنعاء–بغداد–غزة» ترسم اليوم معادلة وحدة الساحات في الميدان

قال عضو بارز في حركة أنصار الله إن «طهران – بيروت – صنعاء – بغداد – غزة» باتت اليوم، على حد تعبيره، ترسم في الميدان ما وصفه بـ«معادلة وحدة الساحات».

رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي

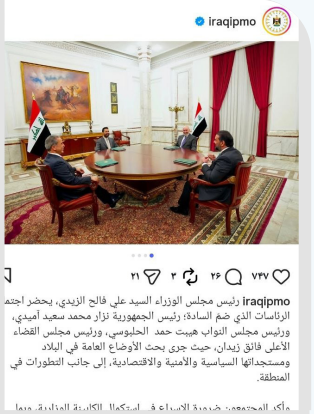

اجتماع الرئاسات الذي ضم السادة رئيس الجمهورية نزار محمد سعيد آميدي ورئيس مجلس النواب هيبت حمد الحلبوسي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، حيث جرى بحث الأوضاع العامة في البلاد ومستجداتها السياسية والأمنية والاقتصادية، إلى جانب التطورات في المنطقة. وأكد المجتمعون ضرورة الإسراع في استكمال الكابينة الوزارية، وبما يسهم في رفع كفاءة الأداء الحكومي وتعزيز قدرة المؤسسات التنفيذية على تنفيذ البرنامج الوزاري وتحقيق أهدافه، كما شددوا على أهمية مواصلة دعم وتعزيز جهود الحكومة وإجراءاتها في تنفيذ برنامجها وخططها التنموية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتلبية متطلبات المواطنين وتحسين أوضاعهم المعيشية، والارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية في مختلف المحافظات. وأكدت الرئاسات أهمية إقرار التشريعات اللازمة، وتعديل التشريعات الاستثمارية وتعزيزها.

بافل طالباني: الضغوط زادت من تماسك إيران الداخلي

أكد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني، يوم السبت ٦ يونيو، أن «إيران رغم تعرضها للضعف، فإن مستوى التضامن والتماسك بين أبناء شعبها ازداد بشكل أكبر». وأشار طالباني إلى الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة ضد طهران، موضحاً أن هذه الضغوط لم تؤدِّ إلى إسقاط النظام السياسي في إيران، بل على العكس ساهمت في تعزيز حالة الانسجام الداخلي داخل البلاد.

فشل اجتماع الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني

في ظل استمرار الانسداد السياسي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وغياب المؤسسات الحاكمة الموحدة، يواجه إقليم كردستان العراق موجة غير مسبوقة من الضغوط المنسقة داخلياً وإقليمياً ودولياً للحد من صلاحياته، في وضع يرى فيه مراقبون أن الكيان السياسي وإنجازات العقود الماضية باتت على حافة الخطر.

وتشير التطورات الأخيرة وفشل الأحزاب الحاكمة في تشكيل حكومة جديدة إلى دخول المشهد السياسي والأمني والاقتصادي للإقليم في دائرة من الغموض والقلق العميق. وفي هذا السياق، نشر الصحفي والمحلل الكردي المعروف «سرتيب جوهر» مقالة تحليلية على صفحته الشخصية، قدّم فيها قراءة نقدية معمّقة للأزمة المتشابكة التي يمر بها الإقليم.

حرب إعلامي بين نائبي رئيس البرلمان حول رواتب موظفي إقليم كردستان

حرب إعلامي:

أعلن فرهاد أوتروشي، نائب رئيس مجلس النواب العراقي، يوم الثلاثاء ٩ يونيو، رفضه القاطع للمطالبات بوقف تمويل إقليم كردستان، مؤكداً أن رواتب موظفي الإقليم تُعد «خطاً أحمر» لا يجوز المساس به أو إخضاعه للخلافات المالية أو تسييس القوانين. وتأتي تصريحات أوتروشي بعد يوم واحد من تحذيرات شديدة أطلقها عدنان فيحان، النائب الأول لرئيس البرلمان العراقي، الذي هدد بمساءلة الحكومة قانونياً في حال استمرار تحويل الأموال من الحكومة الاتحادية إلى أربيل دون حسم ملف الإيرادات غير النفطية للإقليم. وكان فيحان قد اتهم الحكومة الاتحادية بالتغاضي عن جزء من الحقوق المالية للدولة، مشيراً إلى أن إيرادات الإقليم المقدمة إلى بغداد تراجعت إلى نحو ٤٠ مليار دينار شهرياً. في المقابل، أكد أوتروشي أن هذه الأرقام تعكس الإيرادات الفعلية المحصّلة في إقليم كردستان، محذراً من اعتبارها أساساً لوقف أو تعليق صرف رواتب الموظفين في الإقليم.

كردستان

الوعود المتكررة للحزبين الكرديين بشأن تشكيل حكومة إقليم كردستان الجديدة

إقليم كردستان العراق:

بعد مرور أكثر من ٦٠٠ يوم على انتخابات إقليم كردستان العراق، لا يزال كلٌّ من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يتحدثان عن «الاستعداد» لتشكيل الحكومة، في حين تبقي الخلافات حول تقاسم السلطة المفاوضات في حالة انسداد تام. ووفقاً لما نقلته «كردبرس»، فإن الإقليم يواجه في الوقت الراهن أزمة سياسية واقتصادية عميقة، إلى جانب خلافات داخلية حادة، فيما يواصل قادة الحزبين الرئيسيين استخدام خطاب متكرر حول «الاستعداد» للتوصل إلى اتفاق والتعاون، وهو خطاب يرى فيه مراقبون محاولة للتهرب من المسؤولية وتغطية الخلافات البنيوية. وتشهد الساحة السياسية في الإقليم خلال الأشهر الأخيرة حالة من الجمود غير المسبوق، ورغم ذلك يصرّ قادة الحزبين في بياناتهم وتصريحاتهم على أنهم «مستعدون»

لا أبيع تاريخي المشترك... وأخلاقي السياسية تمنعني من كشف الأسرار

ملا بختيار يردّ على بافل طالباني:

علّق ملا بختيار، العضو السابق في المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني، على رسالة التهنئة التي وجّهها بافل طالباني بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب، مشيراً إلى ما وصفه بـ«الأسرار غير المعلنة» وانتقادات تتعلق بالخطاب الإعلامي الموجّه ضده، وداعياً القيادة الحالية إلى إعادة قراءة التجارب التاريخية للحزب. ووفقاً لما نقلته «كردبرس»، فقد شهدت الساحة السياسية تطوراً مهماً بالتزامن مع الذكرى الخمسين لانطلاق «ثورة نوێ»، حيث قدّم ملا بختيار، أحد القيادات القديمة في الاتحاد الوطني الكردستاني، رداً حاداً وصريحاً على بافل طالباني، كاشفاً عن عمق الخلافات بين جيل النضال القديم والقيادة الحالية للحزب.

كشف شبكة اتجار بالأعضاء وتعذيب لاجئين أكراد عراقيين في ليبيا

كشفت تحقيقات جديدة لشبكة «بي بي سي» عن مأساة إنسانية مروعة، حيث تم اختطاف أكثر من ٣٠٠ لاجئ من إقليم كردستان العراق في ليبيا على يد ميليشيات مسلحة، وتعرضوا لعمليات ابتزاز وتعذيب، بل وحتى لجراحات قسرية يُشتبه بأنها تهدف إلى سرقة الأعضاء البشرية.

ووفقاً لتقرير هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، فإن مجموعة من الشباب الكرد العراقيين الذين كانوا يحاولون الوصول إلى بريطانيا خلال الصيف الماضي، تعرضوا للاختطاف داخل الأراضي الليبية من قبل مجموعة مسلحة محلية، وتم احتجازهم في ظروف غير إنسانية. وتشير المصادر إلى أن الاختطاف جاء بعد خلافات مالية بين الميليشيات الليبية والمهربين، حيث جرى احتجاز الضحايا في زنازين مكتظة للغاية وصلت أحياناً إلى ١٨٠ شخصاً في غرفة واحدة.

وذكرت التقارير أن المسلحين طلبوا فدية قدرها ٥٠٠٠ دولار عن كل شخص، مهددين العائلات بأنه في حال عدم الدفع سيتم «استيفاء المال عبر بيع الكلية». كما أظهرت مقاطع فيديو وصور أرسلها المختطفون إلى عائلاتهم مشاهد صادمة من التعذيب.

وأكد أطباء بريطانيون، بعد فحص صور لبعض العائدين إلى العراق في يناير الماضي، وجود آثار جراحية تتوافق مع عمليات استئصال الكلى، ما يعزز فرضية إجراء عمليات سرقة أعضاء قسرياً.

وتؤكد التقارير أن ضعف الدولة وغياب الرقابة في ليبيا ساهم في تحول شبكات تهريب البشر إلى تجارة مرعبة للموت على طريق الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

كردستان

رئيس الوزراء العراقي يحذّر من اعتبار أي جهة ترفض تسليم السلاح إرهابية

ادعاء قناة «الحرة»:

في أشدّ موقف للحكومة العراقية تجاه الجماعات المسلحة خارج إطار الدولة، حذّرت بغداد من أن أي جهة تمتنع عن تسليم سلاحها ستُصنَّف على أنها «جماعة إرهابية وخارج القانون»، وسيتم التعامل معها وفق ذلك.

ووفقاً لما نقلته «كردبرس»، فإن رئيس الوزراء العراقي «علي فالح الزيدي» وجّه رسالة إلى الجماعات المسلحة، ولا سيما حركة النجباء وكتائب حزب الله، مفادها أنه في حال عدم تسليم السلاح للدولة فسيتم التعامل معها كجماعات خارجة عن القانون.

وذكرت قناة «الحرة» الأمريكية أن رئيس الوزراء العراقي أطلق هذا التحذير خلال اجتماع أخير للإطار التنسيقي، قائلاً: «لن نصمت أمام أي طرف لا يلتزم بقرارات الدولة، خصوصاً في ظل التوتر والمواجهة بين إيران والولايات المتحدة».

الإيرادات المرسلة من الإقليم إلى بغداد لا تمثل سوى ١٠٪ من الرقم الحقيقي

نائبة في البرلمان العراقي:

أكدت عالية نصيف، نائبة تحالف الإعمار والتنمية، أن جميع العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات، مشددة على ضرورة الحفاظ على رواتب موظفي إقليم كردستان، مقابل التزام الإقليم بتعهداته المالية تجاه بغداد.

وفي ردّها على بيان فرهاد أتروشي، قالت نصيف إن حقوق جميع المواطنين في العراق يجب أن تكون مصونة، وأن رواتب موظفي الإقليم تُعد «خطاً أحمر» مثلها مثل رواتب موظفي الحكومة الاتحادية وباقي المحافظات، سواء بالنسبة للمشرّعين أو للسلطات التنفيذية.

وأشارت إلى أن العراق يواجه أزمة مالية غير مسبوقة منذ عام ١٩٢١، لافتة إلى أن توقف صادرات النفط لأكثر من ستة أشهر جعل البلاد في حاجة ماسة إلى التعاون المالي والتنسيق بين جميع الأطراف.

التقارير والمقالات

الاستثمار الأجنبي.. دالة ديمومة التطور

ياسر المتولي

يكتسب الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة لدى الدول المتقدمة، بوصفه الوسيلة الأهم لديمومة النمو والتطور الاقتصادي.

وبتعريف مبسط، فإن الاستثمار يقوم على مبدأ الاستفادة المتبادلة بين البلد المستثمر والبلد المستثمر فيه، من خلال توظيف الإمكانات والتكنولوجيا المتطورة وتبادل الخبرات، بما يسهم في دعم التنمية وتحقيق التطور المستدام.

ولعلّ أبرز دليل على هذه الأهمية ما شهدته قمة العملاقين الصيني والأميركي، إذ لفت انتباهي حديث الرئيس الصيني "شي جين بينغ" عن دعوة كبرى الشركات الأميركية للاستثمار في الصين، خلال لقائه الرئيس الأميركي "دونالد ترامب".

وهنا يبرز تساؤل مهم: هل تحتاج الصين فعلاً إلى الاستثمار الأجنبي، رغم الطفرات الاقتصادية الهائلة التي حققتها وغزوها للأسواق العالمية؟

إنها رسالة عميقة أطلقها الرئيس الصيني حول أهمية الاستثمار الأجنبي باعتباره دالة لاستمرار النمو والتطور، وتعكس في الوقت نفسه سعي الدول لتحقيق مصالحها الوطنية بعيدًا عن الضجيج السياسي والمتغيرات الدولية، تحت شعار: "بلدي أولاً". استحضر هذه المقدمة في وقت يواجه فيه العراق اعتراضات من بعض ضيقي الأفق على الاستثمار الأجنبي، بذريعة أنه "استعمار اقتصادي"، في حين تسعى معظم دول العالم إلى استقطاب الشركات العالمية لبناء اقتصاداتها وتعزيز قدراتها التنموية، ولدينا في محيطنا الإقليمي والعربي أمثلة عديدة على ذلك. إن العراق اليوم بأمسّ الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي لإعادة بناء اقتصاده وترميم ما أصابه من ضعف وتراجع، رغم ما يمتلكه من إمكانات وثروات كبيرة غير مستغلة. ويتركز الاستثمار المطلوب في تنفيذ مشاريع البنى التحتية المتهالكة، إلى جانب المشاريع الاستراتيجية العملاقة القادرة على إعادة العراق إلى مكانته التي تليق بثرواته وإمكاناته، ودفع اقتصاده نحو مصاف الدول الصاعدة.

فلا يمكن الاستمرار في الاعتماد على الريع النفطي وحده، من دون إعادة توظيف عائداته في خلق بدائل اقتصادية مضافة، ومنع هدر موارد الطاقة، وإنهاء حالة الاعتماد على استيرادها.

ومن هنا، تقع على عاتق حكومة "الرئيس علي الزيدي" مسؤولية تفعيل الاستثمار الأجنبي عبر خلق الفرص الحقيقية وتسويقها وعرضها على الدول والشركات الكبرى.

ولعلّ من أفضل الوسائل التي ينبغي اعتمادها في هذا الاتجاه، اصطحاب سفراء الإبداع العراقي من رجال الأعمال الحقيقيين الذين يمتلكون بصمات واضحة في بناء البلد، خلال الزيارات الرسمية إلى دول العالم، كما يفعل قادة الدول المتقدمة، مع تقليص الوفود الرسمية غير الضرورية، والتركيز على لقاءات العمل والتعاون الاقتصادي وتوقيع الاتفاقيات الاستثمارية.

والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها، أن بناء العراق بالشكل الذي يليق بتاريخه وإمكاناته لن يتحقق من دون فتح الباب أمام استثمارات كبرى الشركات العالمية، التي تنظر إلى العراق بوصفه أرضًا واعدة بالفرص والإمكانات.

تنويع الاقتصاد العراقي / رؤية استراتيجية لبناء اقتصاد مستدام بعد النفط

رياض جبار العيداني

المقدمة

يواجه الاقتصاد العراقي تحدياً تاريخياً يتمثل في اعتماده شبه الكامل على الإيرادات النفطية ، إذ يشكل النفط المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة وتوفير العملة الأجنبية ورغم أن الثروة النفطية وفرت للعراق موارد مالية ضخمة خلال العقود الماضية إلا أن الاعتماد المفرط على قطاع واحد جعل الاقتصاد عرضة (للتقلبات العالمية في أسعار النفط ، والأزمات السياسية والمالية) فضلاً عن (ضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى ، وارتفاع معدلات البطالة ، وتراجع مساهمة الصناعة والزراعة ، والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي). وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتوجه نحو الطاقة النظيفة والاقتصاد الرقمي أصبح تنويع الاقتصاد ضرورة استراتيجية لضمان الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة ، ولا يقتصر مفهوم التنويع الاقتصادي على زيادة عدد القطاعات فقط ، بل يشمل بناء اقتصاد إنتاجي قادر على خلق فرص العمل وتعزيز الاستثمار ورفع الإيرادات غير النفطية من خلال استثمار الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والبشرية التي يمتلكها العراق.أولاً: مفهوم التنويع الاقتصادي:

يقصد بالتنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد على (مصدر واحد للدخل) عبر تطوير قطاعات اقتصادية متعددة قادرة على تحقيق قيمة مضافة مستدامة ويشمل ذلك تنمية القطاعات التالية :

١.- الصناعة التحويلية.
٢.- الزراعة.
٣.- لنقل والخدمات ا للو جستية .
٤.- السياحة.
٥.- الاقتصاد الرقمي.
٦.- الطاقة المتجددة.
٧.- القطاع المالي والاستثماري.

وتسعى (الدول الريعية) عادة إلى تنويع اقتصاداتها لتقليل (تأثير تقلبات الأسواق العالمية ، وتحقيق استقرار مالي طويل الأمد ، وخلق فرص عمل خارج القطاع الحكومي) .

ثانياً: التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي:

رغم الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها العراق إلا أن الاقتصاد الوطني يواجه عدداً من التحديات الهيكلية أبرزها التالي ١.- الاعتماد الكبير على النفط في الإيرادات العامة.
٢.- ضعف القطاع الصناعي والإنتاج المحلي.
٣.- تراجع القطاع الزراعي وشح المياه.
٤.- ارتفاع معدلات البطالة خصوصاً بين الشباب.
٥.- ضعف البنية التحتية والخدمات اللوجستية.
٦.- البيروقراطية والفساد الإداري.
٧.- محدودية الاستثمار في التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.

وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة هشاشة الاقتصاد العراقي أمام الأزمات العالمية خصوصاً (خلال فترات انخفاض أسعار النفط) وهو ما يؤكد الحاجة الملحة إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستقراراً.

ثالثاً: النقل والموانئ كمحرك للتنويع الاقتصادي:

يمتلك العراق موقعاً جغرافياً استراتيجياً يجعله مؤهلاً ليكون مركزاً تجارياً ولوجستياً يربط (الخليج العربي بأوروبا وآسيا الوسطى) ومن هنا يمثل (تطوير ميناء البصرة الكبير وطريق التنمية) أحد أهم مشاريع (التنويع الاقتصادي) لأنهما يفتحان الباب أمام قطاعات جديدة

مثـل:

١.- النقل والخدمات اللوجستية.
٢.- المناطق الصناعية.
٣.- التجارة العابرة.
٤.- التخزين وإعادة التصدير.
٥.- الصناعات التحويلية.

ويمكـن لهـذه المشـاريع أن تحقـق إيـرادات (غيـر نفطيـة بمليـارات الـدولارات سـنوياً) فـضلاً عـن توفيـر مئـات آلاف فـرص العمـل وتنشـيط القطاعـات الاقتصاديـة المرتبطـة بالنقـل والطاقـة والخدمـات.

رابعـاً: الصناعـة والتحويـل الا قتصـا د ي:

يمثـل (القطـاع الصناعـي) الركيـزة الأساسـية لأي اقتصـاد متنـوع لأن (الصناعـة) ترفـع القيمـة المضافـة للمـوارد الطبيعيـة وتقلـل الاعتمـاد علـى الاسـتيراد ورغـم امـتلاك العـراق احتياطيـات ضخمـة مـن النفـط والغـاز والمـواد الأوليـة إلا أن نسـبة كبيـرة منهـا تُصـدر بصورتهـا الخـام دون اسـتثمار صناعـي حقيقـي.

ومـن أبـرز الصناعـات التـي يمكـن للعـراق تطويرهـا التالـي:

أ.- الصناعات البتروكيمياوية.
ب.- الأسمدة.
ج.- الصناعات الغذائية.
د.- مواد البناء.
هـ.- الصناعات الدوائية.
و.- تجميـع السـيارات والأجهـزة الكهربائيـة.

كمـا أن إنشـاء مناطـق صناعيـة مرتبطـة بالموانـئ وطـرق النقـل الحديثـة سـيؤدي إلـى جـذب الاسـتثمارات المحليـة والأجنبيـة وتحويـل العـراق إلـى مركـز إنتـاج إقليمـي.

خامسـاً: الزراعـة والأمـن الغذ ائـي:

يمتلـك العـراق تاريخـاً زراعيـاً عريقـاً ومـوارد بشـرية كبيـرة إلا أن (القطـاع الزراعـي) تعـرض لتراجـع ملحـوظ بسـبب شـح الميـاه وضعـف البنيـة التحتيـة والتقنيـات الحديثـة ومـع ذلـك فـإن تطويـر الزراعـة يمثـل عنصـراً أساسـياً فـي اسـتراتيجية التنويـع الاقتصـادي لأنـه يسـهم فـي تحقيـق التالـي:

١.- تحقيق الأمن الغذائي.
٢.- تقليل الاستيراد.
٣.- توفير فرص العمل.
٤.- دعم الصناعات الغذائية.

ويمكـن للعـراق تطويـر مشـاريع الـري الحديثـة والزراعـة الذكيـة واسـتخدام الطاقـة الشمسـية فـي القطـاع الزراعـي فـضلاً عـن إنشـاء صناعـات مرتبطـة بالإنتـاج الزراعـي لزيـادة القيمـة المضافـة.

سادسـاً: الاقتصـاد الرقمـي والطاقـة المتجـددة:

يشـهد العالـم تحـولاً متسـارعاً نحـو الاقتصـاد الرقمـي والطاقـة النظيفـة وهـو مـا يفـرض علـى العـراق الاسـتثمار فـي التكنولوجيـا والابتـكار لتقليـل الفجـوة مـع الاقتصـادات المتقدمـة ، وتشـمل القطاعـات الواعـدة مثـل:

١.- مراكـز البيانـات والـكابلات البحريـة.
٢.- الخدمات المالية الرقمية.
٣.- الذكاء الاصطناعي.
٤.- التجارة الإلكترونية.
٥.- الطاقـة الشمسـية والهيدروجين الأخضر.

ويمتلـك العـراق إمكانـات كبيـرة فـي مجـال الطاقـة الشمسـية بسـبب وفـرة الإشـعاع الشمسـي ممـا يمنحـه فرصـة لتطويـر مشـاريع طاقـة متجـددة تقلـل الاعتمـاد علـى الوقـود التقليـدي وتوفـر مصـادر دخـل مسـتقبلية.

سـابعاً: الاسـتثمار والقطـاع الخـا ص:

لا يمكـن تحقيـق التنويـع الاقتصـادي دون تفعيـل دور القطـاع الخـاص لأن الاقتصـادات الحديثـة تعتمـد علـى الشـراكة بيـن الدولـة والاسـتثمار المحلـي والأجنبـي ولذلـك يحتـاج العـراق إلـى التالـي:

أ.- تحسين البيئة الاستثمارية.
ب.- تحديث القوانين الاقتصادية.
ج.- تقليل البيروقراطية.
د.- مكافحة الفساد الإداري.
هـ.- تطويـر القطـاع المصرفـي والمالـي.

كمـا أن تشـجيع الاسـتثمار فـي البنيـة التحتيـة والصناعـة والخدمـات سيسـهم فـي تسـريع النمـو الاقتصـادي وتقليـل العـبء علـى الموازنـة العامـة.

ثامنـاً: الأثـر الاقتصـادي والاجتماعـي للتنويـع:

يسـهم التنويـع الاقتصـادي فـي تحقيـق مجموعـة مـن الآثـار الإيجابيـة أهمهـا:

١.- زيادة الإيرادات غير النفطية.
٢.- تقليل البطالة والفقر.
٣.- رفع مستوى الدخل الفردي.
٤.- تحسين الاستقرار المالي.
٥.- تعزيـز الاسـتقرار الاجتماعـي والسياسـي.
٦.- تقليـل التأثـر بأزمـات النفـط العالميـة.

كمـا أن الاقتصـاد المتنـوع يمتلـك قـدرة أكبـر علـى مواجهـة الأزمـات وتحقيـق نمـو مسـتدام مقارنـة بالاقتصـادات الريعيـة الأحاديـة.

ختامـاً فـإن تنويـع الاقتصـاد العراقـي لـم يعـد خيـاراً اقتصاديـاً فقـط ، بـل أصبـح ضـرورة اسـتراتيجية لضمـان اسـتقرار الدولـة ومسـتقبلها التنمـوي فالعـراق يمتلـك مـن المـوارد الطبيعيـة والموقـع الجغرافـي والطاقـات البشـرية مـا يؤهلـه لبنـاء اقتصـاد متنـوع قائـم علـى الصناعـة والنقـل والطاقـة والزراعـة والخدمـات الرقميـة إلا أن تحقيـق ذلـك يتطلـب رؤيـة اقتصاديـة طويلـة الأمـد وإصلاحـات حقيقيـة فـي الإدارة والاسـتثمار والبنيـة التحتيـة.

ويمثـل تطويـر مشـاريع (النقـل والموانـئ والمناطـق الصناعيـة والطاقـة المتجـددة) نقطـة انـطلاق أساسـية نحـو بنـاء اقتصـاد إنتاجـي يقلـل الاعتمـاد علـى النفـط ويعـزز مكانـة العراق الاقتصاديـة إقليميـاً ودوليـاً، بمـا يحقـق تنميـة مسـتدامة للأجيـال المقبلـة.

المصادر

١.- وزارة التخطيط العراقية، رؤية التنمية الاقتصادية في العراق، بغداد، ٢٠٢٤.

٢.- د. عبد الحسين شعبان، اقتصاديات التنمية والتنويع الاقتصادي، دار الرافدين، بغداد، ٢٠٢٢.

٣.- جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، التحديات الاقتصادية في العراق وآفاق التنويع، بغداد، ٢٠٢٣.

٤.- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، الاقتصاد العربي والتنمية الصناعية، الرباط، ٢٠٢٣.

٤.- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الأمم المتحدة، ٢٠٢٤.

٥.- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، بغداد، ٢٠٢٤.

٦.- وزارة التخطيط العراقية

٧.- World Bank, Iraq Economic Monitor, ٢٠٢٤.

الصندوق السيادي العراقي الخليجي شراكة تنموية أم ارتهان اقتصادي؟

صفاء الشمري

لماذا يبقى الصندوق السيادي الوطني المستقل خيار الأجيال القادمة؟ الصندوق السيادي العراقي الخليجي بين ضرورات التمويل ومخاطر الارتهان هل الحل في الشراكة الخارجية أم في بناء صندوق سيادي وطني مستقل؟ يواجه العراق إشكالية اقتصادية تتمثل في الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية مقابل ضعف إدارة الفوائض المالية وغياب أدوات الادخار والاستثمار طويلة الأجل.

ويُطرح إنشاء صندوق سيادي عراقي خليجي مشترك كخيار لجذب الاستثمارات والخبرات وتمويل المشاريع الاستراتيجية. إلا أن هذا الخيار ينطوي على مخاطر محتملة تتعلق بتأثير الأطراف الخارجية على القرار الاقتصادي الوطني وإمكانية تحول الشراكة إلى مصدر ارتهان اقتصادي أو سياسي. وتُظهر التجارب الدولية أن نجاح الصناديق السيادية يرتبط بالحوكمة والاستقلالية والشفافية أكثر من ارتباطه بحجم الموارد المتاحة.

كما أن معالجة الاختلالات المالية والاقتصادية الهيكلية تبقى شرطاً أساسياً لنجاح أي صندوق سيادي مهما كان شكله.

وعليه تتمثل التوصية الرئيسية في إعطاء الأولوية لتأسيس صندوق سيادي وطني مستقل يخضع لضوابط قانونية ومؤسسية صارمة مع إمكانية الاستفادة من الشراكات الخارجية دون التفريط بالسيادة الاقتصادية.يعود الحديث مجدداً عن إنشاء صندوق سيادي عراقي خليجي مشترك في وقت يواجه فيه العراق تحديات مالية واقتصادية متراكمة تتمثل بالاعتماد شبه المطلق على الإيرادات النفطية، وتضخم الإنفاق التشغيلي وتراجع الاستثمار المنتج فضلاً عن المخاطر المرتبطة بتذبذب أسعار النفط العالمية.

وبين من يرى في الصندوق المشترك فرصة لجذب رؤوس الأموال والخبرات والاستثمارات الخليجية وبين من يخشى تحوله إلى أداة تأثير اقتصادي وسياسي طويلة الأمد، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية ومالية ونقدية تتجاوز الشعارات الآنية نحو بناء استراتيجية اقتصادية مستدامة تحفظ حقوق الأجيال القادمة.

الإشكالية الاقتصادية

لا تكمن أزمة العراق في نقص الموارد المالية، بل في سوء إدارة الفوائض النفطية عبر عقود طويلة. فمنذ عام ٢٠٠٣ تجاوزت الإيرادات النفطية التراكمية مئات المليارات من الدولارات، فيما تشير بيانات الموازنات العراقية الحديثة إلى أن النفط ما زال يوفر أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات العامة ونحو ٩٥٪ من عائدات التصدير. وفي موازنة ٢٠٠٣ التي تجاوز حجمها ١٩٨ تريليون دينار عراقي، استحوذ الإنفاق التشغيلي على ما يقارب ٧٠٪ من إجمالي الإنفاق، بينما قُدّر العجز المخطط بأكثر من ٦٠ تريليون دينار، ما يعكس استمرار الاختلال الهيكلي بين الإيرادات والنفقات.

إن إنشاء صندوق سيادي مشترك مع دول أخرى قد يوفر مصادر تمويل واستثمار إضافية، لكنه لا يعالج جوهر الأزمة المتمثلة بغياب سياسة مالية مستقرة وسياسة نقدية وتنموية متكاملة قادرة على تحويل الثروة النفطية إلى أصول إنتاجية مستدامة.

الصندوق السيادي الخليجي الفرص المحتملة

من الناحية النظرية يمكن أن يحقق الصندوق السيادي العراقي الخليجي عدة فوائد، منها:

* جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية.
* نقل الخبرات الفنية والإدارية في إدارة الأصول.
* تمويل مشاريع البنى التحتية الكبرى.
* تقليل مخاطر الاعتماد على التمويل الحكومي المباشر.
* تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

كما أن العديد من الصناديق الخليجية حققت نجاحات كبيرة في إدارة الفوائض المالية واستثمارها عالمياً، الأمر الذي يجعل الاستفادة من خبراتها أمراً مهماً للعراق.

مخاطر الارتهان الاقتصادي والسياسي

في المقابل تبرز مخاوف مشروعة تتعلق بتحول الصندوق المشترك إلى أداة تأثير على القرار الاقتصادي العراقي خصوصاً إذا ارتبطت قرارات الاستثمار والتخصيص والتمويل بإرادات خارجية أو أولويات لا تنسجم مع الاحتياجات الوطنية.

فالسيادة الاقتصادية لا تقل أهمية عن السيادة السياسية وأي صندوق مشترك يجب أن يخضع لقواعد واضحة تضمن عدم انتقال مركز القرار الاقتصادي العراقي إلى خارج الحدود الوطنية.

كما أن التجارب الدولية تشير إلى أن بعض الشراكات الاستثمارية العابرة للحدود تحولت مع الزمن إلى أدوات ضغط سياسي أو اقتصادي عند حدوث الأزمات أو الخلافات الإقليمية.

تجارب النجاح العالمية النرويج

يُعد الصندوق السيادي النرويجي النموذج الأنجح عالمياً، إذ تجاوزت أصوله ١٧ تريليون دولار في عام ٢٠٢٤، ويعتمد على استثمار عوائد النفط لصالح الأجيال القادمة وفق قواعد صارمة تمنع استخدام الأموال لأغراض سياسية أو انتخابية أو إنفاقية قصيرة الأجل. كما يمتلك حصصاً في آلاف الشركات حول العالم ويُعد أكبر صندوق سيادي من حيث حجم الأصول.

الإمارات

نجحت الصناديق السيادية الإماراتية، وعلى رأسها جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA) ومبادلة، في إدارة أصول تُقدّر بمئات المليارات من الدولارات، مع تنويع الاستثمارات في التكنولوجيا والطاقة والعقارات والبنية التحتية والأسواق المالية العالمية، مما وفر مصدراً مستقراً للعوائد بعيداً عن تقلبات النفط.

سنغافورة

رغم عدم امتلاكها للنفط، استطاعت عبر الصناديق الاستثمارية الحكومية مثل "تيماسيك" و"GIC" تحويل الفوائض والإدارات المالية الرشيدة إلى قوة اقتصادية عالمية، حيث تُدار أصول بمئات المليارات من الدولارات وفق معايير حوكمة وشفافية عالية.

تجارب الإخفاق

في المقابل فشلت بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية في تحويل ثرواتها إلى أصول مستدامة بسبب:

* الفساد الإداري والمالي.
* التدخلات السياسية.
* ضعف الحوكمة والرقابة.
* استخدام الصناديق لتمويل الإنفاق الحكومي الجاري.
* غياب الشفافية والإفصاح.

وأدى ذلك إلى استنزاف الأصول بدلاً من تنميتها، وضياع حقوق الأجيال اللاحقة.

هل يحتاج العراق صندوقاً سيادياً خليجياً أم صندوقاً وطنياً؟الحاجة الحقيقية للعراق ليست إلى إنشاء صندوق خارجي أو مشترك بقدر حاجته إلى تأسيس صندوق سيادي وطني مستقل يحفظ ثروة النفط للأجيال المقبلة.وتُظهر المقارنة مع الصناديق السيادية العالمية أن النجاح لا يرتبط بحجم الموارد فقط، بل بقدرة الدولة على تحويل الإيرادات المؤقتة إلى أصول دائمة. فبينما تدير النرويج أصولاً تتجاوز ١٫٧ تريليون دولار، وتدير صناديق خليجية كبرى مئات المليارات من الدولارات، ما زال العراق يواجه تحديات العجز المالي والاعتماد المفرط على النفط رغم موارده الضخمة. فالعراق لا يحتاج إلى إدارة مشتركة لثروته بقدر حاجته إلى إدارة وطنية كفوءة لها. وما لم تُستكمل الإصلاحات المالية والنقدية والمؤسسية، فإن أي صندوق سيادي مهما كان حجمه سيبقى مجرد وعاء مالي جديد لمشكلات قديمة. إن المستقبل الاقتصادي للعراق يبدأ من بناء سيادة مالية حقيقية، لا من استبدال الاعتماد على القرار المالي الخارجي .

أكبر احتياطي نفطي مثبت في العالم، يُقدّر بأكثر من ١٤٥ مليار برميل، لا تعاني من نقص الموارد بل من غياب الإدارة المؤسسية للفوائض المالية.

ففي السنوات التي ارتفعت فيها أسعار النفط، حقق العراق إيرادات نفطية سنوية تجاوزت ١٠٠ مليار دولار، إلا أن الجزء الأكبر منها ذهب لتغطية النفقات الجارية بدلاً من تكوين أصول استثمارية طويلة الأجل.

لذلك فإن الأولوية يجب أن تكون لإنشاء صندوق سيادي عراقي خالص تُودع فيه نسبة ثابتة من الإيرادات النفطية السنوية، وتُمنع الحكومات المتعاقبة من التصرف بأصوله إلا وفق ضوابط دستورية وقانونية صارمة.

الرؤية الاستراتيجية للصندوق السيادي الوطني العراقي

تقوم الرؤية المقترحة على خمسة مرتكزات:

أولاً: تخصيص نسبة لا تقل عن ١٠-١٥٪ من الإيرادات النفطية السنوية للصندوق.

ثانياً: استقلالية الإدارة عن السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية.

ثالثاً: إشراف برلماني وقضائي ورقابي متخصص.

رابعاً: تنويع الاستثمارات داخلياً وخارجياً في قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة والتكنولوجيا واللوجستيات.

خامساً: اعتماد أعلى معايير الشفافية والإفصاح الدولية.

ولو تم تخصيص ١٠٪ فقط من الإيرادات النفطية السنوية خلال فترات الوفرة، لكان بالإمكان تكوين أصول تتجاوز عشرات المليارات من الدولارات خلال عقد واحد، بما يضع العراق على مسار مشابه لتجارب الصناديق السيادية الناجحة في الخليج والنرويج.

السياسة المالية والنقدية قبل الصناديق

إن نجاح أي صندوق سيادي يتطلب إصلاحاً مالياً ونقدياً متزامناً يشمل:

* تقليل الاعتماد على النفط.
* توسيع القاعدة الضريبية العادلة.
* مكافحة الهدر والفساد.
* تطوير القطاع المصرفي.
* دعم القطاع الخاص.
* تعزيز الاحتياطيات الأجنبية.
* تحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصرف.

فالصندوق السيادي ليس بديلاً عن الإصلاح الاقتصادي، بل نتيجة طبيعية له.

إن إنشاء صندوق سيادي عراقي خليجي قد يمثل فرصة استثمارية مهمة إذا بُني على أسس الشراكة المتكافئة والاحترام المتبادل للمصالح الوطنية، لكنه لا ينبغي أن يكون بديلاً عن المشروع الاستراتيجي الأكبر المتمثل في تأسيس صندوق سيادي وطني مستقل يحفظ ثروة النفط للأجيال المقبلة.وتُظهر المقارنة مع الصناديق السيادية العالمية أن النجاح لا يرتبط بحجم الموارد فقط، بل بقدرة الدولة على تحويل الإيرادات المؤقتة إلى أصول دائمة. فبينما تدير النرويج أصولاً تتجاوز ١٫٧ تريليون دولار، وتدير صناديق خليجية كبرى مئات المليارات من الدولارات، ما زال العراق يواجه تحديات العجز المالي والاعتماد المفرط على النفط رغم موارده الضخمة. فالعراق لا يحتاج إلى إدارة مشتركة لثروته بقدر حاجته إلى إدارة وطنية كفوءة لها. وما لم تُستكمل الإصلاحات المالية والنقدية والمؤسسية، فإن أي صندوق سيادي مهما كان حجمه سيبقى مجرد وعاء مالي جديد لمشكلات قديمة. إن المستقبل الاقتصادي للعراق يبدأ من بناء سيادة مالية حقيقية، لا من استبدال الاعتماد على القرار المالي الخارجي .

في تحليل السلوك التصعيدي ضد المرجعية ومؤسساتها وآثار غياب الردع القانوني

د. محمد ابو النواعير

ورقة تقدير موقف استراتيجي

تكشف التجربة السياسية والاجتماعية العراقية، منذ زمن النظام السابق وحتى ما بعد سقوطه،

عن استمرار نمط سلوكي واحد في إدارة الصراع ضد الهوية الدينية والاجتماعية للمجتمع المؤمن.

فهذا النمط لم يكن يعتمد، في جوهره، على المواجهة الفكرية الرصينة أو النقد الموضوعي،

بقدر ما كان يستند إلى التضليل، وتزوير الوقائع، وتأجيج الانفعالات العامة، وتحويل الرأي العام إلى أداة ضغط وتحريض وتشويه. وقد مارست هذا السلوك اتجاهات مختلفة، وإن اختلفت عناوينها الأيديولوجية والسياسية ،

من شيوعية وبعثية وقومية وعلمانية ومدنية؛ إلا أنها التقت في منهج واحد، وهو قتل الوعي لا مناقشته،

وإرباك الجمهور لا إقناعه، واستثمار الانفعال الجمعي لا بناء الموقف العقلاني.

الظاهرة من منظور تحليل السلوك

من منظور تحليل السلوك، لا يمكن فهم تكرار هذه الظاهرة بوصفه مجرد حوادث منفصلة أو ردود فعل عابرة،

بل ينبغي النظر إليه باعتباره سلوكًا تعلّم أصحابه، عبر الزمن، أن كلفته منخفضة وأن عوائده عالية. فحين يعتاد الفاعل المسيء أن فعله لا يترتب عليه جزاء قانوني واضح،

وأن الجمهور المؤمن غالبًا ما يكتفي بالدفاع الأخلاقي أو الرد الخطابي، وأن القيادات المعنية تميل إلى الصمت أو الصفح أو تجنب الاشتباك القضائي، فإن هذا السلوك يترسخ.

وبذلك يتحول من حالة فردية إلى أسلوب عمل، ومن أسلوب عمل إلى مشروع استنزاف طويل المدى.

عوامل تشجيع حملات ا لتشو يه

لقد أسهمت ثلاثة عوامل رئيسة في تشجيع هذا النمط. أولها: غياب الردع العقابي المنظم، سواء على مستوى القيادات أو الجمهور،

بحيث لم يلمس أصحاب حملات التشويه ثمنًا قانونيًا أو قضائيًا رادعًا وواضحًا لما يرتكبونه من تضليل وتسقيط.

وثانيها: ضعف الصوت المؤمن وقلة فاعليته التنظيمية والإعلامية مقارنة بأدوات الخصوم،

مع ميل شريحة واسعة منه إلى السلامة وتجنب الخصومة العلنية. أما العامل الثالث، فهو قابلية البيئة الجماهيرية العراقية للتحريك الانفعالي السريع، وهي قابلية يعرفها خصوم المرجعية وخصوم المؤسسات الدينية جيدًا، ولذلك يستثمرونها عند كل ملف قابل للإثارة والتأويل والتشويه.

الهجوم على مستشفى الكفيل نموذجًا

في ضوء هذا الفهم، يمكن قراءة الهجوم الأخير على مستشفى الكفيل،

بوصفه نموذجًا، لا باعتباره واقعة إعلامية عابرة،

بل بوصفه حلقة جديدة ضمن سلسلة استهداف ممنهج لمؤسسات المرجعية الدينية وامتداداتها الخدمية والاجتماعية.

فالهدف، في مثل هذه الحملات، لا يقف عند حدود نقد مؤسسة صحية أو مساءلة إدارية،

بل يتعدى ذلك إلى محاولة إسقاط الرمزية العامة للمرجعية، وتوهين أدواتها العاملة في خدمة الناس.

كما يهدف إلى خلق انطباع جماهيري مشوش بأن كل ما يرتبط بها قابل للتشكيك والتسقيط والاتهام.

وهنا تكمن الخطورة الاستراتيجية، لأن الاستهداف لا يكون للمؤسسة بوصفها مؤسسة فحسب،

بل لما تمثله من ثقة اجتماعية، ومرجعية أخلاقية، وامتداد خدمي داخل ا لمجتمع .

آثار الصمت القيادي

إن استمرار الصمت القيادي أمام مثل هذه الممارسات ينتج آثارًا أعمق من الواقعة نفسها.

فمن الناحية السلوكية، يقرأ الفاعل المسيء هذا الصمت بوصفه سماحًا ضمنيًا بالاستمرار،

أو ضعفًا في القدرة على الرد، أو رغبة دائمة في تجاوز الإساءة دون محاسبة.

وبذلك ينتقل من مستوى التجربة إلى مستوى الاحتراف والممارسة،

لأنه يكتشف أن التشويه يحقق له حضورًا سياسيًا وإعلاميًا، ويجعله رقمًا في معادلة الصراع،

ويمنحه قدرة على فرض نفسه من خلال الخصومة، لا من خلال القيمة الحقيقية.

استنزاف الجمهور المؤمن

أما على مستوى الجمهور المؤمن، فإن غياب الردع القانوني يدفعه إلى حالة استنزاف مستمر.

فهو يجد نفسه، في كل مرة، مضطرًا إلى الدفاع والرد والتوضيح ومواجهة الأكاذيب، عبر معارك إعلامية وكلامية طاحنة، ونقاشات جدلية يمتزج فيها التاريخ بالمنطق، والقانون بالشتائم، والتهديدات بالأخلاق والقيم.

وذلك كله يحدث بدل أن تنصرف طاقته إلى البناء الثقافي والاجتماعي و ا لمؤ سسا تي .

ومع تكرار هذه الحالة، تتولد خصومات داخل المجتمع، وتتسع مساحات الكراهية، وتظهر أشكال جديدة من القطيعة والتسوير الاجتماعي والاستقطاب المفاهيمي، وهو الأخطر.

وبمرور الوقت، لا يعود الصراع محصورًا بين حق وباطل أو صدق وتضليل،

بل يتحول إلى انقسام اجتماعي ونفسي، تُستنزف فيه الفئة المؤمنة المخلصة، وتُدفع إلى مواقع دفاعية مرهقة.

نتيجتان خطيرتان للاستنزاف المتكرر

هذا الاستنزاف المتكرر يفضي، بطبيعته، إلى نتيجتين خطير تين .

الأولى: تصاعد الاستقطاب العدائي، بحيث يصبح المجتمع أكثر قابلية للانقسام، وأكثر استعدادًا للتخندق و الا نفعا ل.

والثانية: شعور قطاعات من الجمهور المؤمن بالفتور والجزع والوهن،

نتيجة إحساسها بأن القادة لا يتفاعلون مع جمهورهم،

ولا يضعون حدًا لمن يستهدفهم ويستهدف رموزهم

و مؤ سسـا تهم .
وفـي الحالتيـن، سـتكون النتيجـة علـى الأمـد البعيـد واحـدة: ضعـف الثقـة، وواتسـاع الإحسـاس بالخـذلان، وتراجـع المبـادرة المعنويـة لـدى الجمهـور المدافـع.
صناعـة الرمـوز الفاسـدة عبـر ا لتسـقيط
إن مـن أخطـر التداعيـات الاسـتراتيجية لهـذا المسـار أنـه يسـمح بـولادة رمـوز وأقطـاب فاسـدة تعيـش علـى التسـقيط. فكلمـا وجـد المسـيء أن الكـذب والتضليـل وإثـارة الضجيـج تمنحـه شـهرة وحضـورًا وتأثيـرًا، ازداد إصرارًا علـى تكـرار الفعـل.
ومـع الوقـت، يتحـول التسـقيط إلـى مهنـة، والافتـراء إلـى وسـيلة صعـود، وواسـتهداف المؤسسـات الدينيـة والاجتماعيـة إلـى بوابـة نفـوذ سياسـي وإعلامـي.
وهـذا يعنـي أن المجتمـع لا يواجـه إسـاءة منفـردة، بـل يواجـه صناعـة كاملـة للرمـوز السـاقطة،
تتغـذى علـى غيـاب القانـون، وتكبـر فـي ظـل التـردد عـن تفعيل القضـاء.
مـن التضليـل إلـى القابليـة للا سـتبد ا د
إن الخطـر الأوسـع يتمثـل فـي أن هـذه السـلوكيات لا تكتفـي بإربـاك المؤمنيـن أو تشـويه المؤسسـات، بـل تعمـل علـى تكويـن مـزاج شـعبي واسـع قابـل للانقيـاد وراء التضليـل المبرمـج
وحيـن يتسـع جمهـور الانفعـال، وتضعـف قيمـة التحقـق، وتتراجـع الأخلاق العامـة فـي الحكـم علـى الأشـخاص والمؤسسـات،
يصبـح الشـارع مهيـأً لتقبل أشـكال قاسـية من الاسـتبداد والدكتاتورية.
ذلـك أن الجمهـور الـذي يعتـاد الكـذب والتسـقيط والانفعـال يمكـن دفعـه بسـهولة إلـى تأييـد القـوة الغاشـمة، متـى مـا قُدمـت لـه بلبـاس إنقـاذي أو شـعاراتي أو انتقامـي.
جوهـر المشـكلة: غيـاب الـردع القانونـي ئووعليـه، فـإن جوهـر المشـكلة لا يكمـن فقـط فـي وجـود حـملات تسـقيط،بل فـي غيـاب النيـة لتفعيـل منظومـة ردع قانونيـة تضـع حـدًا لها.فالإفـراط فـي منهـج الصفـح، والصمـت المتكـرر، والاكتفـاء بالـردود الأخلاقيـة،
كلهـا قـد تبـدو فـي ظاهرهـا تعبيرًا عـن ترفـع أو حلـم.
لكنهـا فـي الحسـاب السـلوكي والسياسـي، وفـي آليـات تكويـن الفعـل الاجتماعـي،
قـد تتحـول إلـى عامـل تشـجيع غيـر مباشـر، يقـود إلـى انحرافـات كبيـرة وتكسـرات عميقـة فـي المجتمـع.
لذلـك، فـإن المطلـوب ليـس ردًا انفعاليًـا ولا خصومـة عبثيـة،
بـل تفعيـل القانـون والقضـاء بوصفهمـا الطريـق الأصولـي العادل لحمايـة الحقـوق، وردع المفتـري، ومنـع تحويـل الكـذب إلـى أداة نفـوذ.
حمايـة المرجعيـة بيـن النقـد المشـروع والتسـقيط
إن حمايـة المرجعيـة الدينيـة ومؤسسـاتها الخدميـة لا تكـون بالشـعارات وحدهـا،
ولا بمجـرد الدفـاع العاطفـي عنهـا، بـل بإحالـة الاعتـداءات المنظمـة إلـى مسـار قانونـي واضـح.
هـذا المسـار يجـب أن يميـز بيـن النقـد المشـروع والتسـقيط المتعمـد، وبيـن الملاحظـة الإصلاحيـة والتضليـل التخريبـي، وبيـن حريـة التعبيـر وصناعـة الأكاذيـب بقصـد الإضـرار بالمجتمع ومؤسسـاته .فالقانـون هنـا لا يكون أداة انتقـام، بـل وسـيلة ضبـط وحمايـة وتـوازن، تحفـظ للنـاس حقهـم فـي النقـد،
وتحفـظ للمؤسسـات حقهـا فـي عـدم الافتـراء عليهـا.
الحاجة إلى مبدأ الردع القانوني
لقـد آن الأوان، ومـن بـاب النصـح والمسـؤولية،
أن يعتمـد قـادة المجتمـع الشـيعي مبـدأ الـردع القانونـي والقضائـي تجـاه هـذه المشـاريع التخريبيـة. فهـذه المشـاريع لا تسـتهدف شـخصًا أو مؤسسـة بعينهـا فحسـب، بـل تسـتهدف محاصـرة الديـن وأهلـه، قيـادةً وجمهـورًا، وإضعـاف الثقـة بالمؤسسـات التـي نشـأت لخدمـة النـاس. كمـا تؤسـس لوضـع اجتماعـي وأخلاقـي وسياسـي مسـتقبلي منحـرف، بطريقـة قـد يصعـب علاجهـا أو احتواؤهـا لاحقًـا. إن تـرك هـذا السـلوك بلا حسـاب سـيجعله يتمـدد، أمـا إخضاعـه للقانـون فسـيعيد ضبـط المجـال العـام، ويمنـع السـاقطين مـن تحويـل الفوضـى إلـى سـلطة، والتضليـل إلـى نفـوذ، والتسـقيط إلـى مشـروع اجتماعـي وسياسـي.
خلاصة تقدير الموقف
يمكـن اختصـار مـا سـبق بالقول: إن غيـاب الـردع القانونـي يحوّل الإسـاءة والتضليـل إلـى سـلوك متكـرر ومربـح، ويسـتنزف الجمهـور المؤمـن، ويضعـف الثقـة بالقيـادة والمؤسسـات.
أمـا تفعيـل القضـاء، بعـدل ووضـوح، فهـو الطريـق الأنجـع لوقـف هـذا المسـار، وحمايـة المجتمـع مـن تمـدد الفوضـى والانفعـال والتسـقيط المنظـم.

رسالة إلى كل موظف ومواطن عراقي

كامل الصافي الموسوي

الفساد سرطان ينخر جسد العراق، وليس قدرًا محتومًا لا يمكن تغييره، بل هو سلوك بشري يمكن مقاومته والحد منه عندما تتوفر الإرادة والوعي والمسؤولية.

العراق يئنّ من الجراح، ويتسلل الفساد كخنجر مسموم إلى قلب الدولة والمجتمع، من أصغر معاملة حكومية إلى أكبر صفقة تجارية. وفي ظل هذا الواقع المؤلم، يتحول الحق إلى سلعة،

والخدمة إلى مغنم لمن يدفع أو يتوسل.

ولأن الفساد لا يعيش منفردًا، فإنه ينتج الجهل، ويغذي الفقر، ويكسر ثقة المواطن بوطنه، ويجعل العدالة حلمًا بعيد المنال.

كيف يتعامل المواطن العراقي مع الفساد؟

للأسف، اعتاد كثير من الناس على التحايل أو الدفع كوسيلة لتسريع المعاملات أو لتفادي التعطيل،

ظنًا منهم أنه لا يوجد حل غير دفع الرشوة.

وهذا السلوك، وإن بدا للبعض مخرجًا مؤقتًا، فإنه يقوي الفساد ويمنحه القدرة على الاستمرار. فكل مرة تسكت فيها، أو تدفع، أو تتواطأ، فأنت تغذي الفساد دون أن تشعر.

ضعف الراتب لا يبرر الرشوة

لا يبرر ضعف راتب الموظف مشاركته في الرشوة أو قبوله بالفساد. نعلم أن الحياة باتت أكثر قسوة، وأن الراتب لم يعد يكفي لسد رمق العيش الكريم، وأن كثيرًا من موظفي الدولة يرزحون تحت ضغوط يومية تثقل كاهلهم. كما أن ارتفاع الأسعار قد أرهق الجميع بلا استثناء، وألقى بظلاله على معيشة الناس وأمنهم النفسي. ورغم هذا الواقع المؤلم، يبقى السؤال الجوهري:

هل نسمح للظروف أن تسرق منا قيمنا ومبادئنا؟ أم نتمسك بها، ونجعل منها جسرًا نحو التغيير الإيجابي، ونكون جزءًا من الحل لا من المشكلة؟

النزاهة أقوى من الحاجة

مهما اشتد الضيق، تبقى الكرامة أغلى من المال، والنزاهة أقوى من الحاجة. فالرشوة ليست حلاً ولا مخرجًا، بل جرح غائر في جسد الدولة والوطن،

وظلم يضاعف معاناة المواطن البسيط، ويقوّض ما تبقى من الثقة بالعدالة، ويكرس ثقافة الفساد بدلاً من مواجهتها. إن قلة الراتب لا تبرر مد اليد إلى المال الحرام، تمامًا كما أن المعاناة لا تمنح شرعية لاستغلال المنصب أو إيذاء الآخرين. نعم، من حقنا أن نطالب برواتب تضمن لنا حياة كريمة تليق بنا كموظفين ومواطنين، لكن ليس من حقنا أن نؤذي غيرنا، أو نبرر الفساد بذريعة الحاجة.

وحين نتمسك بالنزاهة رغم الألم، فإننا نمنح كلماتنا قوة، ونضالنا شرعية، وأملنا في المستقبل معنى.

الفساد لا يبني وطنًا

إذا كنا نريد دولة عادلة، فليكن التمسك بالعدل أولى خطواتنا نحوها؛ سلوكًا لا شعارًا، وموقفًا لا أمنية.

فالظلم لا يصلح الظلم، والفساد لا يبني وطنًا. والنزاهة وحدها تبني الثقة، وتمهد الطريق للتغيير.

خطورة الفساد على المواطن والدولة

خطورة الفساد ليست على الدولة وحدها، بل على كل مواطن عراقي.

فالفساد يسرق فرص العمل من الشباب، وينهك الاقتصاد، ويزيد الأسعار،

ويعرقل العدالة، ويمنع المواطن من نيل حقه. كما يفتح باب التسلط والإهانة على المواطن البسيط،ويجعل الخدمات العامة رهينة لمزاج الفاسدين ومصالحهم. تخيل أنك مريض، ودواؤك محجوز في المخزن لأن مسؤولاً فاسدًا باعه في السوق السوداء. عندها لا يكون الفساد مجرد رقم في تقرير، بل يصبح خطرًا مباشرًا على حياة الناس وكرامتهم.

كيف نواجه الفساد؟

مواجهة الفساد تبدأ من الوعي والسلوك اليومي، ولا تحتاج دائمًا إلى مواقف كبيرة.

أحيانًا يبدأ الإصلاح من قرار بسيط: ألا ندفع، وألا نسكت، وألا نشارك في لعبة الفساد. لذلك، يمكن لكل مواطن وموظف أن يساهم في مكافحة الفساد عبر خطوات واضحة:

ارفض الرشوة بكل أشكالها، ولا تكن جزءًا من اللعبة.

وثّق المخالفات، واجمع الأدلة، فأي دليل قد يكون خطوة نحو العدالة.

قدّم بلاغًا إلى الجهات المختصة بمكافحة الفساد، مثل هيئة النزاهة أو النيابة العامة.

ساهم في حماية المال العام وتعزيز ثقافة النزاهة.

انشر الوعي بين الناس، ولا تبرر الفساد، ولا تسكت عنه.

طالب بحقك بقوة، وبالوسائل التي يكفلها لك القانون.

معًا نحمي وطننا

الفساد ليس قدرًا، بل سلوك بشري يمكن تغييره. ابدأ بنفسك،

ولا تنتظر أن يتغير العالم إن لم تتغير أنت.

اعرف حقك، وقاوم بوعيك، فكل موقف نزيه هو طوبة في جدار الوطن.

إن حماية العراق لا تكون بالكلام وحده، بل بالموقف الصادق، والسلوك النزيه،

ورفض الرشوة، ومحاسبة الفاسدين، والتمسك بالقانون والعدالة.

خاتمة

إن مكافحة الفساد في العراق مسؤولية مشتركة بين الدولة والمواطن والموظف.

فكل مواطن يرفض الرشوة يضعف الفساد،

وكل موظف يحافظ على نزاهته يحمي الدولة، وكل صوت يطالب بالعدالة يفتح طريقًا نحو الإصلاح.

قال تعالى:

{وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}.

التاريخ لا يرحم السذّج

يعقوب الأوسي

كثيراً ما نسمع بعض المحللين، وحتى بعض السياسيين، يستهزئون بفكرة وجود مؤامرة تُحاك ضد الشعوب أو القوى الرافضة للهيمنة، ويحاولون التقليل من خطورتها أو نفيها مطلقاً. وهؤلاء ــ برأيي ــ ينقسمون إلى عدة أصناف: فإما أنهم جزء من هذه المشاريع بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أنهم ما زالوا يعيشون حالة من السذاجة السياسية وضعف القراءة التاريخية، أو أنهم انتهازيون يغيّرون مواقفهم بما ينسجم مع مصالحهم ومكاسبهم.

اليوم أصبحت معالم المؤامرة أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. فهناك شخصيات كانت بالأمس متهمة بالإرهاب أو مطلوبة من قبل الولايات المتحدة، ثم فجأة تحولت إلى شخصيات مقبولة ومحمية وتتحرك بأمان، بعد أن غادرت نهج المقاومة وتكيّفت مع الشروط الدولية والإقليمية الجديدة. وهذا التحول ليس بريئاً كما يحاول البعض تصويره.

إن الاستهداف المتكرر للحشد الشعبي لا يمكن عزله عن مشروع أوسع يراد منه إضعاف أي قوة تمتلك قدرة فعلية على الدفاع عن العراق وسيادته. فالوقائع أثبتت أن من تصدى للإرهاب وقدم التضحيات الكبرى هم أبناء الحشد وسائر القوى المقاتلة، بينما اكتفت الحكومات المتعاقبة في كثير من الأحيان ببيانات الشجب والاستنكار أمام الانتهاكات المتكررة لسيادة العراق وأرضه وسمائه.

أما الحديث عن نزع السلاح، فهو أخطر ما يُطرح اليوم، لأنه يأتي في وقت لا توجد فيه ضمانات حقيقية لحماية البلد أو احترام سيادته. والمؤسف أن بعض من يروّجون لهذا الطرح هم أنفسهم من وصلوا إلى السلطة والمكاسب السياسية تحت عناوين المقاومة ثم غيّروا مواقفهم بعد أن استقر لهم النفوذ.

إن التاريخ مليء بالشواهد التي تؤكد أن الشعوب عندما جُردت من وسائل الدفاع عن نفسها وقعت المآسي الكبرى. ففي مذبحة سربرنيتسا عام ١٩٩٥، تُرك المسلمون بلا حماية حقيقية بعد الثقة بالوعود الدولية، فكانت النتيجة مجزرة مروعة راح ضحيتها الآلاف. وفي فلسطين، انتهت الوعود بالأمان إلى تهجير ومجازر واحتلال. وكذلك حصل مع الأرمن، ومع قرطاجة قديماً، ومع غيرها من الشعوب التي وثقت بوعود القوة الغالبة ثم دفعت الثمن.

وحتى في تاريخنا الإسلامي، نجد كيف انتهت بعض الحركات والثورات إلى الكارثة بعد تجريد أنصارها من وسائل الدفاع تحت عناوين الخداع أو الأمان أو التسويات السياسية. ويمكن العودة إلى ما جرى في نهاية ثورة المختار، حين تم تفكيك قوة أنصاره وإضعافهم حتى وقعت المقتلة الكبرى.

إن القضية ليست عشقاً للسلاح بحد ذاته، بل خوف مشروع من أن يتحول نزع عناصر القوة إلى مقدمة لفرض الإذعان الكامل وإلغاء أي قدرة على حماية الأرض والكرامة والسيادة.

إن الشعوب التي لا تقرأ التاريخ جيداً مهددة بأن تعيش المأساة ذاتها مرة أخرى، وربما بصورة أشد قسوة. فالتاريخ لا يرحم السذّج، ولا يحمي الضعفاء الذين يسلّمون أوراق قوتهم ثم ينتظرون الرحمة من خصومهم.

لذلك فإن الوعي، وقراءة التجارب السابقة، وعدم الانخداع بالشعارات السياسية البراقة، كلها مسؤولية وطنية وأخلاقية، لأن الأوطان لا تُحمى بالأمنيات، بل بالبصيرة والاستعداد ومعرفة طبيعة الصراعات التي تدور حولها .

من "أرز التناخ*" إلى "أرض الليطاني": الجذور الوعودية للأطماع الإسرائيلية

عدنان علامة

في جنوب لبنان

بينما ينظر العالم إلى الجبهة اللبنانية، عبر عدسات التطورات الأمنية الآنية، فإن القراءة الإستراتيجية العميقة، تكشف أن خط سير العمليات العدوانية الحالي، والتدمير الممنهج للقرى الحدودية، وصولاً إلى نهر الليطاني والأولي، يمثل محاولة تصفية حساب تاريخي وجغرافي يستند إلى أدبيات "التناخ" (الكتاب المقدس العبري) والتفسيرات الحاخامية للتخوم الشمالية.

فإن ما يحدث ليس حرباً دفاعية، بل هو محاولة لترسيم "حدود الوعود" بالحديد والنار.

أولاً: الخلفية التوراتية للأطماع في الجغرافيا اللبنانية

ففي أدبيات "التناخ" (الكتاب المقدس العبري)، لا يُعامل لبنان ككيان غريب، بل كجزء من الطموح الجغرافي والنظرية الوعودية الكبرى. وهذا الحضور يتجلى في مستويين خطيرين:

١- تخوم الوعود النظرية (أرض إسرائيل الكاملة):
في سفر التثنية (١١: ٢٤) وسفر يشوع (١: ٤)، تتكرر العبارة التوراتية: "من البرية ولبنان هذا إلى النهر الكبير نهر الفرات... يكون تخمكم".

ففي العقلية الخلاصية اليقينية التي تحكم اليمين الإسرائيلي اليوم، يُفسر "لبنان هذا" كأرض موعودة يجب استعادتها، أو في حدها الأدنى، تفريغها وتحويلها إلى منطقة نفوذ أمني مباشر.

٢-الجغرافيا المنسية لسبط أشير:
يؤصل سفر يشوع (الإصحاح ١٩) لتبعية مناطق جنوب لبنان الحالية (وصولاً إلى صور وصيدون) لقرعة "سبط أشير".

وفي سفر القضاة، يُسجل النص عجز بني إسرائيل قديماً عن طرد الكنعانيين (الفينيقيين) من تلك التخوم. لذا، فإن العقلية الاستعلائية الحالية ترى في القصف التدميري الراهن، فرصة تاريخية "لتصحيح" ما عجز عنه الأسلاف قبل آلاف السنين، وتفريغ الأرض من سكانها الأصليين، لإنشاء الحزام الجغرافي الموعود.

ثانياً: استراتيجية الأرض المحروقة وتغيير الواقع الد يمغرا في
إن الإستراتيجية الإسرائيلية المعتمدة منذ أواخر عام ٢٠٢٤ وحتى اليوم، والقائمة على استباحة الجنوب بغارات تدميرية ممنهجة، تهدف بوضوح إلى جعل المنطقة الواقعة جنوب الليطاني "غير قابلة للحياة البشرية".

وهذا السلوك العسكري يتطابق مع قراءة حرفية لبعض النبوءات التحذيرية في سفر أشعياء (٢٩: ١٧): "أليس في مدة قليلة جداً يتحول لبنان بستاناً، والبستان يحسب وعراً؟".

إن تحويل القرى الآهلة والزراعية إلى وعر، وخط نار هو ترجمة عسكرية لنظريات الإخضاع الإستراتيجي، حيث يهدف العدو إلى عزل الجنوب لاهوتيًا وجغرافيًا عن عمقه اللبناني، مستغلاً الذرائع العسكرية والمناوشات التحذيرية لتنفيذ هذا المخطط الشيطاني بوتيرة متسارعة.

ثالثاً: حتمية تصاعد المواجهة.. من الواجب الكفائي إلى الواجب العيني
أمام هذا الخطر الوجودي الذي يهدد السيادة والهوية، لم تعد مقاومة الاحتلال ترفاً فكرياً أو خياراً سياسياً، بل هي ضرورة حتمية للبقاء.

فالوضع الراهن في مواجهة العدو (واجب كفائي):
إن الدفاع عن الثغور والقرى الجنوبية تقوم به اليوم ثلة من المقاومين الذين يحملون عبء المواجهة وصون السيادة عن الأمة بأسرها، ونجحوا بضرباتهم في الحد من اندفاعة المخطط التدميري وإرباك حساباتها.

الإستعداد لتحول المواجهة إلى (واجب عيني):
إن طبيعة الأطماع التوراتية لا تقف عند حدود؛ فإذا نجح العدو في فرض واقع مشوَّه جنوب الليطاني، فإن أطماعه ستمتد لتشمل بقية الجغرافيا اللبنانية.

لذا، يفرض الواقع إعداد القوة، والإستعداد التام لإنفلاش المواجهة وتحولها إلى واجب عيني يقع على عاتق كل مُكلَّف قادر على حمل السلاح أو الدعم والمؤازرة، لحماية لبنان من التحلل والزوال.

رابعاً: الإنتحار السياسي ومخاطر الطعن في الظهر
في مقابل هذا الاندفاع الصهيوني المرتكز على أيديولوجيا دينية وعسكرية صلبة، تبدو المراهقة السياسية لبعض أركان السلطة في لبنان أشبه بالإنتحار الذاتي.

فإن إصرار رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، على إطلاق مواقف ورسائل تطعن في شرعية المقاومة، أو تحاول تجريدها من أوراق قوتها في هذا التوقيت الحرج، هو خرق للمركب الذي يجمع اللبنانيين جميعاً، وإغراق متعمد للسفينة وسط الأمواج العاتية.

فإن الذهاب إلى طاولة المفاوضات، والتمسك بالتفاوض المباشر، دون الإستناد إلى "عناصر القوة الميدانية"، هو كمَنْ يذهب إلى رحلة صيد بدون سلاح؛ فلن يعود صائداً، بل سيعود فريسة.

ففي العلاقات الدولية، لا تصنع الدبلوماسية حقاً إذا لم تحمها فوهات البنادق، وصواريخ الردع.

فإن التراجع عن إحتضان المقاومة، في لحظة الخطر الوجودي، هو تجريد للبنان من درعه الأخير، وتقديم الجنوب على طبق من ذهب، للقمة الأطماع التناخية.

وفي المحصلة، فإن المعركة الحالية في جنوب لبنان، ليست صراعًا على بضعة كيلومترات، بل هي صراع بين وجود أصيل متجذر في الأرض، وبين أطماع أسطورية، تُبعثُ من بطون الكتب القديمة لتمارس التطهير العرقي والجغرافي. إنَّ التلاحم بين الميدان والموقف السياسي الرسمي، هو السبيل الوحيد لكسر هذا المخطط الشيطاني، وإثبات أن أرز لبنان وجنوبه سيبقيان عصيين على الإنكسار أو الإبتلاع.

وإنَّ غدًا لناظره قريب

كأس العالم برعاية المتعجرف الظالم..

بريشة وقلم: علي عاتب

تقام فعاليات المونديال العالمي لكرة القدم لهذا العام برعاية الحرب الغاشمة التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية في بقاع مختلفة من العالم.

إذ تتزامن إنطلاقة قاذفات الدمار الأمريكية لضرب الشعوب الحرة، مع انطلاقة فعاليات البطولة.. ومع إطلاق صافرات الإنذار المبكر تنطلق صافرات الملاعب لكأس العالم، وسط جدل واسع.

إذ تجري العمليات العسكرية الغاشمة في منطقة الشرق الأوسط على قدم وساق بالتحالف مع الكيان اللقيط، إضافة للتدخل السياسي الرهيب بالشأن الرياضي، والخروقات التنظيمية المفضوحة.

فلأول مرة في تأريخ البطولة لا يتم استضافة فريق وطني مشارك بالبطولة، حيث تمت إقامة الفريق الإيراني الفائز عن قارة آسيا في المكسيك البلد المجاور؟؟!..

فلا غرابة لبطولة تجري برعاية رئيس متعجرف مجنون ضرب العهود والمواثيق الدولية بعرض الحائط، وأساء للروح والقيم الرياضية، وقبلها نشر الدمار وسفك الدماء البريئة لإرضاء أسياده في المحفل الماسوني.

حولنا

مركز الدراسات المتخصصة الشهيد خامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والتقارير التحليلية، والجلسات المتخصصة، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

الأربعاء ١٠ - ٠٦ - ٢٠٢٦

الأسبوعية الإخبارية التحليلية، العددُ مِئَةٌ وَثَلاثَةٌ